إثر الأعمال الوحشية والاصابات البالغة التي ارتكبها الفلسطينيون ضد المسيحيين خلال الحرب الاهلية. واضيفت إليها رغبة في الانتقام على إثر اغتيال قائد الكتائبيين المحبوب بشير، ومقتل بعض عشرات من الكتائبيين، قبل يومين من دخولهم إلى المخيمين. لقد تمت الموافقة على تنفيذ عمليات الذبح في المكان، في إجابات القائدين اللذين وجهت إليهما الاسئلة في الاذاعة كما اشرنا اعلاه.

٢ ــ المسؤولية غير المباشرة:

٧١ ــ قبل أن نناقش جوهر مسألة المسؤولية المباشرة لاسرائيل او لأولئك الذين عملوا طبقا لأوامرها نرى أن من الضروري التعامل مع الاعتراضات التي صدرت في مناسبات مختلفة والتي تعتبر أنه إذا انتفت مسؤولية اسرائيل المباشرة عن الأعمال الوحشية، اي إذا تأكد أن دماء من قتلوا لم ترق على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي او أن الآخرين العاملين طبقاً لأوامر الدولة لم يشاركوا في الأعمال الوحشية، فلن يعود هناك مجال لمزيد من المناقشة حول موضوع المسؤولية غير المباشرة. والحجة هنا هي انه يجب عدم تحميل اسرائيل اعمال قتل ارتكبت خارج حدودها من قبل أعضاء في الطائفة المسيحية ضد الفلسطينيين في البلد نفسه او ضد مسلمين يقطنون في منطقة المخيمات.. ويمكن إيجاد بعض الصدى لهذا الطرح في بيانات قيلت في اجتماع الحكومة في ١٩/٩/١٩٨٢ وفي أخرى اذاعتها على الملأ مصادر مختلفة.

إننا لا نستطيع قبول هذا الموقف. فإذا اصبح واضحا بالفعل أن الذين قرروا إدخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب أن يتنبأوا ــ من خلال المعلومات الموضوعة بتصرفهم والأشياء التي هناك معرفة مشتركة بها ــ بوجود خطر مجزرة، ولم يتخذوا اية خطوات كان يمكن ان تزيل هذا الخطر، او على الأقل، ان تخفف إلى حد كبير من احتمال وقوع اعمال قتل من هذا النوع، فإن هؤلاء الذين اتخذوا القرارات واولئك الذين نفذوها يتحملون مسؤولية غير مباشرة عما حدث، وإن لم يكن في نيتهم أن يحدث هذا واقتصر عملهم على تجاهل الخطر المتوقع. ويتحمل مثل هذه المسؤولية غير المباشرة ايضا اولئك الذين علموا بالقرار. فلقد كان من واجبهم بحكم مراقبتهم ومناصبهم أن ينبهوا إلى الخطر، لكنهم لم يؤدوا هذا الواجب. وليس من الممكن أيضا ان يعفى من هذه المسؤولية غير المباشرة الاشخاص الذين لم يسارعوا، عندما تلقوا التقارير الاولية عما كان يجري في المخيمات، الى التحول دون استمرار اعمال الكتائبيين ولم يفعلوا اي شيء، في اطار صلاحياتهم، لوقفها.

ليس من مهامنا كلجنة تحقيق ان نضع اساسا قانونيا محددا لمثل هذه المسؤولية غير المباشرة، قد لا تكون قضية المسؤولية واضحة من وجهة النظر القانونية بالنظر إلى عدم وضوح الوضع الشرعي لدولة اسرائيل وقواتها على الاراضي اللبنانية. فإذا اعتبر ان بيروت الغربية كانت ايام الأحداث ارضا محتلة، ونحن لم نحدد أن هذا هو الواقع من وجهة النظر القانونية، فمن واجب المحتل اذن طبقا لقواعد واعراف القانون الدولي العام، ان يبذل كل ما في وسعه لضمان خير وامن العامة. وحتى لو كانت القواعد القانونية هذه باطلة بالنظر إلى الوضع الذي كانت تمر فيه الحكومة الاسرائيلية والقوات العاملة بناء على تعليماتها في فترة الأحداث تلك، فإنه يبقى من غير الممكن تجاهل مسألة المسؤولية غير المباشرة، طالما ان الواجبات الملقاة على كل امة متحضرة والقواعد الاخلاقية المقبولة من الشعوب المتحضرة مازالت سائدة. ويمكن ايجاد أساس لمثل هذه المسؤولية في نظرة أجدادنا والتي عبر عنها في اشياء قيلت عن المعنى الاخلاقي للجزء من التوراة المتعلق «بالعجلة المكسورة العنق» (في سفر تثنية الاشتراع، الاصحاح ٢١). قيل في سفر تثنية الاشتراع (٢١:٦ ــ ٧) أن جميع شيوخ تلك المدينة القريبين من القتيل الذي لم يعرف من قتله «يغسلون ايديهم على العجلة المكسورة العنق في الوادي ويصرخون ويقولون ايدينا لم تسفك هذا الدم واعيننا لم تبصر».

ويقول الحاخام يهوشواع بن ليفي عن هذا المقطع (التلمود): «تظهر ضرورة العجلة المكسورة العنق إذا اخذنا بعين الاعتبار قصور الروح فقط، كما قيل: «أيدينا لم تسفك هذا الدم». ولكن هل يمكن ان يدخل في عقولنا ان شيوخ المحكمة هم سفكة دماء. المعنى هو ان [الرجل الذي وجد قتيلا] لم يأتي إلينا طلبا للمساعدة ولكننا طردناه، لم نره وتركناه يذهب دون